وقد اجتمع نسيبة إلى رئيس بلدية القدس تيدي كوليك، وشكره على موقفه من مسألة مصادرة امتياز الشركة. وعلم أن كوليك، طلب من نسيبة عدم اتخاذ أي إجراءات تضر بحياة السكان في القدس (ر.إ.إ.، العدد ٢٢٧٥، ٢٢ و٢٣/٢/١٩٨١، ص ١١).

صراع جديد بين الشركة والحكومة على منشآت الشركة في القدس الشرقية: وقد أثار ذلك الجزء، من قرار محكمة العدل العليا، والمتعلق بحق الحكومة الاسرائيلية في مصادرة امتياز شركة كهرباء القدس الشرقية في المناطق المحتلة ذهول بعض الأوساط. وكانت المحكمة قد قضت، إلى جانب ذلك، بحق الحكومة في مصادرة الامتياز في إطار بلدية القدس، وذلك بعد دراسة إمكانية تعويض الشركة عن فقدانها امتيازها في القدس الشرقية، وتعويضها عن خسارتها في المناطق المحتلة (ر.إ.إ. العدد ٢٢٧٥، ٢٢ و٢٣/٢/١٩٨١ ص ١٢).

وقد ميزت المحكمة، في تعليلها، بين صلاحية مصادرة الامتياز في القدس الشرقية، التي فرض القانون الاسرائيلي عليها، وبين مصادرة الامتياز في المناطق المحتلة التي تنطبق عليها القوانين الاردنية والقوانين الدولية أيضاً.

وقال القاضي كهان: إن القانون الدولي يعدد نشاطات الحكم العسكري في مجال تنفيذ الاجراءات الحيوية لتقديم الخدمات، وهو ليس حراً في تغيير الوضع وأسلوب الحياة في المناطق المحتلة، إلا في ظروف خاصة للغاية (المصدر نفسه).

ويسود وزارة الطاقة اعتقاد بعدم وجود أي عائق قانوني، الآن، يحول دون تمكين الحكومة من شراء منشآت الشركة العربية وتشغيلها، طبقاً للظروف التي حددتها المحكمة. وأجرت الوزارة مشاورات عقدها مديرها العام مع نائب المستشار القانوني للحكومة، ومع ممثلي الشركة العربية لبحث هذا الأمر.

وعلم أن بين المواضيع التي درست، تشكيل هيئة خاصة، تكون مسؤولة عن وصلات الكهرباء والجباية في المناطق المحتلة فيما عدا القدس (المصدر نفسه).

وهناك اعتقاد في وزارة الطاقة، يفيد بأنّ قرار المحكمة يمنع مصادرة منشآت الشركة العربية الواقعة خارج مجال بلدية القدس، إلا أنه لا يوجد أي عائق قانوني، يحول دون شراء منشآت الشركة العربية كلها تقريباً (المصدر نفسه).

وكما سبق وذكر، اعتبر نائب المستشار القانوني القرار بمثابة انتصار، لأن معظم منشآت الشركة موجودة في مدينة القدس، كما ان كافة وحدات إنتاج الطاقة، أيضاً، موجودة فيها. وبذلك لا يمكن إنتاج الطاقة إلا هناك.

والاتجاه يسير، حالياً، نحو شراء الشركة العربية بكاملها، مقابل بقاء موضوع الجباية بيد هيئة خاصة تقيمها الشركة العربية. أما بقية الامور فستكون تحت إشراف إدارة اسرائيلية (المصدر نفسه).

ومن جانب آخر، أعلن عمال الشركة العربية، بعد أن سمعوا من محاميهم تفاصيل القرار، أنهم لن يوافقوا على تقسيم الشركة بين القدس والمناطق المحتلة. وأضافوا أنهم لن يشتغلوا في شركة سيحول جزء منها إلى الحكومة الاسرائيلية، حتى ولو كان ذلك الجزء صغيراً (المصدر نفسه).

أما عبد أبو ذياب الذي كان رئيساً للجنة العمال في الشركة العربية، مؤخراً، والذي أطاح به الشيوعيون، فقد قرر مع زملائه عدم العمل في الشركة الاسرائيلية، إذا بيعت الشركة، معرباً بذلك عن معارضته لتجزئة الشركة (المصدر نفسه).

لقاء بين ممثلي الشركة ووزارة الطاقة: بعد صدور قرار محكمة العدل العليا، أعلم رئيس إدارة الشركة العربية أنور نسيبة والمحامي توسيا كوهين، ممثلي وزارة الطاقة، معارضتهم لشراء الشركة من جانب اسرائيل. وجاءت هذه المعارضة وفقاً لتوجيهات المحكمة التي أمرت بإعطاء فرصة للممثلي الشركة لعرض موقفهم، كي يقوم وزير الطاقة بإعادة النظر مجدداً في الموضوع، وذلك خلال لقاء تم بين الطرفين.